تقرير جون هوب سيمبسون بوضوح عن نفس الفكرة. يقول الكتاب الأبيض لعام 1930: "لا يجوز أن تكون هذه الهجرة كبيرة الحجم إلى الحد الذي يتجاوز أي قدرة اقتصادية للبلاد. ومن الضروري التأكد من أن المهاجرين لن يكونوا عبئًا على شعب فلسطين ككل وألا يحرموا أي قسم من السكان الحاليين من فرص العمل". و. ز. العمود 1012) يقول "إن سياسة الهجرة برمتها تخضع لمعظم وتخضع الدراسة الدقيقة لشخصيات المهاجرين ومؤهلاتهم "إن الرقابة الصارمة التي تخضع لسيطرة الحكومة لم يتم اتباعها مطلقًا. 2. وبما أن السكان العرب أصبحوا بلا أرض على نحو متزايد، فقد خلص الكتاب الأبيض لعام 1930 إلى أنه "لم يعد هناك هامش من الأرض متاح للاستيطان الزراعي، باستثناء الأراضي غير المطورة التي تحتفظ بها الوكالات اليهودية المختلفة كاحتياطي" (ص 16). 29. ب. مستوى معيشي لائق، ص 16؛ ص 64). ج. "إذا أخذنا فلسطين ككل، و. فالرأسمالي اليهودي، الذي يملك أموالاً وفيرة تحت تصرفه، مستعد لدفع أسعار غير اقتصادية مقابل أرض العرب. وانحدار الفلاح العربي إلى وضع العبد الذي لا يملك أرضاً، تحت رحمة اليهود بالكامل. "ولكن حتى الآن لم يتم فعل أي شيء على الإطلاق لوقف تشكيل طبقة العرب الذين لا يملكون أرضًا، والزيادة غير المسبوقة في الجرائم التي تتحمل مسؤوليتها حتمًا لأن الإنسان يجب أن يأكل ليعيش، فبالسجن لما قد يكون ارتكبه في بحثه اليائس عن الطعام. 3. وعلى الرغم من النتائج التي توصلت إليها جميع اللجان التي درست المسألة من وقت لآخر وقدمت توصياتها، فقد غير السيد ماكدونالد تحت وطأة الضغوط اليهودية في الثالث عشر من فبراير 1931 السياسة الكاملة التي حددتها الحكومة في الكتاب الأبيض (لعام 1930) وذكر في رسالته إلى الدكتور وايزمان في الصفحة 6، ولا يهدف إلى أي شيء من هذا القبيل". ونتيجة لذلك، 21 ،Rundschau مارس 1919) لهجرة سنوية تتراوح بين 50 و60 ألف يهودي. كان هذا أيضًا الطلب الرسمي الذي قدمه الدكتور وايزمان إلى مؤتمر السلام الذي عقد في فرساي في 27 فبراير 1919. حتى تصبح فلسطين في النهاية "يهودية مثلما أمريكا أمريكية وإنجلترا إنجليزية" (دكتور هـ. ص 190، ترجمة). الجدول الأول، 500 61, 1935 ويجب أن نضيف إلى كل من هذه الأرقام 15 ألف يهودي على الأقل دخلوا البلاد بصورة غير شرعية (صحيفة زيوريخ تسايتونج، 22/4/36)، وبذلك نحصل على إجمالي هائل يبلغ نحو 180 ألف مهاجر في ثلاث سنوات، أي 60 ألف مهاجر سنوياً. وبلغ عدد يهود فلسطين في الأول من سبتمبر/أيلول 1922 نحو 158 ألفاً، ويمثل هذا التدفق غير الطبيعي لليهود في غضون ثلاثة عشر عاماً زيادة قدرها 237%. وإذا ما أخذنا هذه الحقائق في الاعتبار، وتذكرنا أولاً أن عدد السكان العرب قد ازداد منذ تقرير السير جون هوب سمبسون، بدلاً من الحد الأدنى الذي يبلغ 130 دونماً. ولكن هذا ليس كل شيء. فقد استولى اليهود على الكثير من الأراضي الخصبة، أليس المقصود من هذه السياسة إجبار العرب الفلسطينيين على إخلاء أرضهم بالكامل من أجل إفساح المجال لليهود؟ إذا كان "نصيب الفلاحين كان قليلاً، إن وجد، د. إيدر في مقاله "الهجرة والعمل" (صحوة فلسطين، ص 144): "يجب أن تكون الهجرة خالية تمامًا من جميع القيود السياسية. لا يجوز رفض قبول أي يهودي في فلسطين بسبب كونه يهوديًا أو بسبب وجود عدد معين من اليهود في فلسطين". في الصفحة 145 نقرأ "يجب أن تكون النسبة اليهودية من السكان كبيرة؛ يجب أن تكون كافية لاعتبارها عاملاً يهوديًا في دعم الأمة". وبما أن الدولة الزراعية لا تسمح بالهجرة الجماعية، فهل تسمح الحالة الصناعية للبلاد بذلك؟ والحقائق التالية ستجيب على هذا السؤال: في مقال نُشر مؤخرًا في مجلة The Palestine Review، و يوضح أن التوقعات بتوسع سريع للتجارة الفلسطينية في سورية كانت نتائج السوق مخيبة للآمال. 000 520, رقم 32، 1936، ص 839) فإن الإنتاج المحلي لم يتمكن من التطور والتحسن، "من الواضح أن مصنع الأسمنت "نيشر" يعتمد على الحماية ليس فقط من أجل أرباحه،

lakhasly.com © تم تلخيص النص بواسطة موقع لخصلي